

## اللجوء في إفريقيا: واقع الظاهرة وقصور الحماية

معزیز عبد السلام<sup>(1)</sup>

(1) أستاذ محاضر "أ"، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميره، بجاية، 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: [abdessalam.maziz@univ-bejaia.dz](mailto:abdessalam.maziz@univ-bejaia.dz)

## الملخص

يعد اللجوء من أكثر الظواهر انتشارا في إفريقيا ويشكل تحد حقيقي في القارة ، فتزايد المعاناة التي يتكبدها ضحايا هذه الظاهرة كانت وتزال تترك الضمير الإفريقي والعالمي، فبالرغم من الإطار القانوني العالمي والإقليمي الذي يوظف ظاهرة اللجوء، تبقى إفريقيا عاجزة عن وضع حدا لهذه الظاهرة وخلق حماية ناجعة للاجئين في إفريقيا.

## الكلمات المفتاحية :

اللجوء \_ إفريقيا \_ آليات الحماية - ضعف الاهتمام الدولي والإقليمي.

تاريخ إرسال المقال: 2021/11/07، تاريخ مراجعة المقال: 2021/12/12، تاريخ نشر المقال: 2021/12/31.

لتهميش المقال: معزیز عبد السلام ، "اللجوء في إفريقيا: واقع الظاهرة وقصور الحماية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03، 2021 ، ص ص. 399-408.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: معزیز عبد السلام [abdessalam.maziz@univ-bejaia.dz](mailto:abdessalam.maziz@univ-bejaia.dz)

## **Asylum in Africa: The Reality of the Phenomenon & the Absence of Protection Summary:**

Asylum is considered as one of the most spread phenomena in Africa and it is considered a real challenge for the continent because the increase of the sufferings of the victims was an still haunts the African and global conscience.

Despite the global and regional legal framework that frames the phenomenon of asylum, Africa remains helpless in putting an end to this phenomenon and providing effective protection for this category.

### **Keywords:**

Asylum, Africa, Protection, mechanisms, weak international and regional interest.

## **L'asile en Afrique : la réalité du phénomène et l'absence de protection**

### **Résumé :**

L'asile est considéré comme l'un des phénomènes les plus répandus en Afrique et il est considéré comme un véritable défi pour le continent, car l'augmentation des souffrances des victimes a été et hante encore la conscience africaine et mondiale.

Malgré le cadre juridique mondial et régional qui encadre le phénomène de l'asile, l'Afrique reste impuissante à mettre fin à ce phénomène et à fournir une protection efficace à cette catégorie.

**Mots clés :** asile , Afrique , Protection, mécanismes, faible intérêt international et régional.

## مقدمة

يشكل العامل الأمني محورا جوهريا في استقرار و في التحركات البشرية وهذا منذ القدم، زيادة إلى عامل آخر لا يقل أهمية وهو الغذاء الذي بات يدرج ضمن إطار الأمن الغذائي، هذه التي تعتبر عوامل الكلاسيكية يضاف إليها عوامل جديدة لا تقل أهمية ويتعلق الأمر بالأساس بالأمن المناخي، الناتج عن الانبعاثات الحرارية المتزايدة التي تحدث تغيرات مناخية خطيرة على البيئة وبالتالي تكون خطيرة أيضا على الإنسان، ولكن بدرجة متفاوتة بين المناطق الجغرافية.

إذا طبقنا هذه العوامل على القارة الإفريقية فإننا نجد أنها تتوافر على جميع هذه العوامل، على أساس أنها كانت وما تزال منطقة نزاعات مسلحة داخلية أو دولية أو مدولة، من ناحية الأمن الغذائي لا يخفى على أحد أن أغلب شعوب القارة يعيشون تحت خط الفقر على الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها والتي غالبا ما تستغل من قبل دول الشمال وتزيد من رفايتها، مع العلم أن هذه الرفاهية تحقق بفعل نهضة صناعية وتكنولوجية غدتها الثروات الطبيعية الإفريقية، كما أن الانعكاسات السلبية لها بالخصوص في ما يتعلق بالكوارث البيئية ظهرت أبرزها في هذه المنطقة الجغرافية.

هذه المعطيات جعلت من إفريقيا منطقة هجرة ونزوح ولجوء بامتياز، لكن هذه الأخيرة أشد وطأة من غيرها على أساس هشاشة وضع الفئة المعنية به، من جهة والمعاناة المتزايدة لها من جهة أخرى، في ظل اللامبالاة أو عجز المجتمع الدولي عن إيجاد الحلول الملائمة لهذه المأساة الإنسانية تحض مشكلة اللاجئين باهتمام كبير على الصعيدين الداخلي والدولي في الوقت الراهن، حيث عرف تزايد مستمر من حدة النزاعات والانتهاكات لحقوق الإنسان، ما أدى إلى ظهور انعكاسات أخذت مسار جديد يشكل تهديدا سياسيا، أمنيا، اقتصاديا واجتماعيا سواء لدول الملجأ أو الدول المضيفة وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن واقع اللجوء في إفريقيا ومدى وجود الحماية القانونية اللازمة للدفاع عن اللاجئين؟.

## المبحث الأول: واقع اللجوء في إفريقيا

تزامننا مع انتشار ظاهرة اللجوء في كثير من مناطق العالم، لاسيما في إفريقيا التي تعج بالنزاعات والصراعات المسلحة، اكتسب اللجوء أهمية خاصة ليس على المستوى الحقوقي فحسب، وإنما على عدة مستويات لتشمل الجانب الإنساني والسياسي والاجتماعي والديني، وغيرها من الجوانب التي باتت الشغل الشاغل لكثير من الباحثين والمختصين في مجال القانون الدولي.

ولدراسة واقع اللجوء في إفريقيا يقتضي الأمر تسليط الضوء على دراسة إفريقيا: منطقة لجوء دائمة (المطلب الأول) ونخصص (المطلب الثاني) لدراسة مناطق انتشار ظاهرة اللجوء في إفريقيا وأزمة اللاجئين العائدين.

**المطلب الأول: إفريقيا: منطقة لجوء دائمة**

تشكل إفريقيا الوجهة الأكثر استقطاباً للاجئين، ولا شك أن هذه الظاهرة تحمل انعكاسات خطيرة على وضع اللاجئين في إفريقيا، فهي تهدد وضع اللاجئين، كما تهدد حياة السكان المحليين في دول الملجأ في ظل تزايد أعدادهم، وبذلك يشكل اللاجئين مصدر لعدم الاستقرار ويمكن أن تؤثر سلباً في العلاقات بين الدول المتجاورة.

ولهذا سنحاول أن نستعرض تنامي عدد اللاجئين في إفريقيا (الفرع الأول) ونتطرق لدراسة أسباب تزايد اللجوء في إفريقيا (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: تنامي عدد اللاجئين في إفريقيا**

تعد القارة الإفريقية من أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث تضم النسبة الأكبر من اللاجئين فيها، إذ تضم حوالي ثلث عدد اللاجئين المنتشرين في العالم، وتحتل القارة الإفريقية قمة الدول المصدرة للاجئين، فنجد عدد لاجئي بعض الدول الإفريقية لدى الدول الأخرى يتعدى من 100 ألف لاجئ إلى 10 آلاف لاجئ<sup>1</sup>.

وقد تزايدت أعداد اللاجئين في إفريقيا بشكل سريع، فقدّر عددهم عام 2003م بحوالي 3.2 ملايين لاجئ، وبرغم أن سكان إفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12% من سكان العالم؛ فإنهم يمثلون حوالي 32% من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 ملايين لاجئ<sup>2</sup>.

وفي سنة 2015 كان هناك 2,4 مليون لاجئ و 4,6 مليون مشرد داخليا في إفريقيا، وقد تركزت أكبر أعدادهم في نيجيريا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما حالت النزاعات التي طال أمدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان دون عودة ملايين الأشخاص إلى أوطانهم<sup>3</sup>.

ووفق إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوجد 7.5 مليون لاجئ يحتاجون إلى مساعدات مادية، وهناك 630 ألف طالب لجوء فضلا عن تواجد مليون شخص بدون جنسية ونصف مليون الآخر من اللاجئين العائدين، وأكثر من 18 مليون إفريقي يُعتبرون نازحين داخل بلدانهم لا يستطيعون على مغادرتها لأسباب مختلفة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عبد السلام المبروك، الاتحاد الإفريقي دراسة في نظرية التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية بجامعة بيروت، لبنان، 2013، ص 167

<sup>2</sup> - جرين أوهارا، الهجرة الكبرى صوب الشمال، مجلة اللاجئين، المجلد الرابع عدد 148، 2008، ص 22

<sup>3</sup> - عبد الحاج، قوارب الموت إلى أوروبا: عصابات التهريب المنظم تتقاسم المهاجرين بحر وبرا ولمل مهاجر قصة، مجلة دلتا نون، العدد الأول، يوليو 2014، ص 6.

<sup>4</sup> - رزيق المخادمي عبد القادر، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 123

## الفرع الثاني: أسباب تزايد اللجوء في إفريقيا

تتميز ظاهرة اللجوء بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتعلق بانعكاساتها الإقليمية والداخلية، أو فيما يتعلق بأسبابها ودافع تزايدها، فعلى صعيد الأسباب ساهمت العديد من المتغيرات في تنامي انتشار اللاجئين في إفريقيا.

وقد تعددت الأسباب والعوامل التي أدت إلى تزايد هذه الظاهرة في إفريقيا منها ما يتعلق بتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، فيعتبر انتشار النزاعات والصراعات المسلحة، سببا مباشرا في تنامي ظاهرة اللاجئين وتشكل واحدة من الظواهر الرئيسة الناتجة عن هذه النزاعات وما ترتبه من مخاطر جسيمة على حياة الأشخاص في مناطق الصراع<sup>5</sup>.

فالقارة الإفريقية تعتبر من أكثر مناطق العالم تعرضاً لظاهرة اللجوء، فإفريقيا تعاني -ولا تزال- من كثرة النزاعات والصراعات المسلحة، ومن أهم إفرازاتها وانعكاساتها تنامي عدد اللاجئين والمهجرين قسرا واستخدامهم كوقود لهذه النزاعات، وذلك حسب تقارير المنظمات الدولية التي تؤكد وجود الآلاف من اللاجئين الذين يتم استخدامهم في النزاعات المسلحة.

كما تعتبر مشكلة السياسات الإفريقية عاملا أساسيا ومهما في تزايد اللاجئين في القارة، لنظرا لما تتجم منها من تعصب عرقي وسوء استغلال حقوق الإنسان واحتكار القوة السياسية والاقتصادية، ورفض احترام الديمقراطية أو نتائج الانتخابات الحرة والعادلة، فإفريقيا تعاني بشكل واضح من مشاكل اللاجئين نتيجة كثرة وتعدد النزاعات العرقية والدينية والسياسية، والنزاعات المسلحة الداخلية في العديد من دولها ولعل الكثير من هذه النزاعات والصراعات تعود في جذورها إلى اختلافات عرقية واختلافات اجتماعية<sup>6</sup>.

بالإضافة إلى الدور السلبي للمجتمع الدولي وفشله في تسوية النزاعات الإفريقية، والذي يعتبر في حد ذاته سببا لتلك النزاعات لاسيما في كل من السودان وليبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يدفع شعوبها إلى ترك بلدانهم، وبالتالي فإن تحقيق السلام في تلك الدول هو أساس علاج مشكلة اللاجئين.

وتشكل الكوارث الطبيعية أو الظروف المناخية أيضا عاملا مهما في تزايد اللاجئين، فانعدام الأمن الغذائي يؤثر على الاستقرار الأمني والاقتصادي، فالأزمة الإنسانية في الصومال تتميز بالصراعات المستمرة والعوامل المناخية التي تشمل الفيضانات والجفاف، فضلا عن تفشي الأمراض المعدية<sup>7</sup>.

## المطلب الثاني: مناطق انتشار اللجوء في إفريقيا وأزمة اللاجئين العائدين

<sup>5</sup>- لقد بينت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 لحماية اللاجئين وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي الأسباب التي تدفع بالشخص إلى اللجوء منها الخوف، الاضطهاد، التمييز، الجنسية، العرق، الرأي السياسي، الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة.

<sup>6</sup> -Ameth fadel kane, la protection des droits de l'enfant pendant les conflits armés en droit international, Thèse de Doctorat en Droit, droit public, Université de Lorraine, 13 juin 2014, p385.

<sup>7</sup>-رزيق المخادمي عبد القادر، المرجع السابق، ص 120

تعتبر ظاهرة اللجوء من التحديات الراهنة للقارة الإفريقية، وقد زادت معاناة اللاجئين في الوقت الحالي عن أي وقت مضى لما تمر به إفريقيا من أوضاع سياسية مضطربة وبدأت هذه الظاهرة واضحة في أماكن متفرقة من القارة، لم تتوقف معاناة اللاجئين في بلد الملجأ فقط بل تزداد ظروفهم سوءاً حتى في حالة عودتهم إلى بلدانهم إن لم تتوفر الظروف الملائمة.

ولهذا سنحاول أن نستعرض مناطق انتشار اللجوء في إفريقيا (الفرع الأول) ونتطرق لدراسة وأزمة اللاجئين العائدين (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: مناطق انتشار اللجوء في إفريقيا

تعددت وتتنوع أسباب وعوامل انتشار ظاهرة اللاجئين في إفريقيا، وترتبط مشكلة اللاجئين في إفريقيا بصراعات وحروب إذ شهدت القارة العديد منها عرفت العديد منها ، مما دفع بالأفراد إلى اللجوء خوفاً على أرواحهم من الانتهاكات الجسيمة التي قد ترتكب في حقهم جراء هذه النزاعات و اعتباره الحل الوحيد و الأمثل من أجل البحث عن حياة أفضل<sup>8</sup>.

فقد ولدت النزاعات والصراعات المسلحة في إفريقيا المزيد من حالات اللجوء في مناطق مختلفة من القارة، حيث بلغ عدد اللاجئين سنة 2015 ما يقارب 4,2 مليون لاجئ و 4,6 مليون مشرد داخلياً في إفريقيا، فقد أسفر العنف في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا وجنوب السودان في لجوء وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص داخلياً وعبر الحدود، كما أدى تدهور الوضع الأمني في ليبيا إلى البحث عن دول أخرى أكثر أمناً كملجأ لهم .

كما تسبب استمرار النزاعات المسلحة في بعض المناطق الأخرى من إفريقيا في عدم عودة العديد من اللاجئين إلى بلدانهم مثل ما حدث في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان<sup>9</sup>.

وتعتبر كل من دولة أوغندا وإثيوبيا بين الدول التي يقصدها اللاجئون الأفارقة. وتبقى أوغندا في عام 2017 في المقدمة بعدد لاجئين يصل إلى 1,4 مليون لاجئ<sup>10</sup>.

### الفرع الثاني: أزمة اللاجئين العائدين في إفريقيا

يواجه العديد من اللاجئين في إفريقيا الذين عادوا إلى بلدانهم من العديد من الظروف الاجتماعية الصعبة والمخاطر الأمنية، فمعظم هؤلاء اللاجئين عند عودتهم يفقدون كل ممتلكاتهم ومناصب عملهم، الأمر الذي

<sup>8</sup> - اناس محمد البهجي، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013، ص234.

<sup>9</sup> - قاسم محجوبة، الحماية الدولية لحقوق اللاجئين زمن النزاعات المسلحة، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، عدد 2 ، 2019، 106.

يستوجب مراقبتهم وإعادة إدماجهم من جديد في بلدانهم، مما يجعل عودتهم أحيانا أصعب من بقائهم في دول الملجأ، ويواجه العائدون بصفة عامة مخاطر شتى مادية وأمنية وقانونية واجتماعية<sup>11</sup>.

كما يتعرض اللاجئين عند عودتهم لتهديدات أمنية خاصة في ظل عدم وجود الاستقرار الأمني وعدم تغير الظروف التي تركوا أوطانهم بسببها، ففي بوروندي يتعرض الهوتو العائدون من تنزانيا لهجمات متعددة من «التوتسي»، أدت إلى مقتل الكثير منهم<sup>12</sup>.

ونفس الأمر على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فقد يفقدون كل حقوقهم وممتلكاتهم ومناصب عملهم، مما يصعب عليهم الاندماج السريع في المجتمع خاصة وأنهم لا يملكون في الغالب موارد مادية لدى عودتهم إلى بلادهم في الوقت الذي يتعاملون فيه مع بيئة دمرتها الحروب، وبنية تحتية مهدمة، مما يجعلهم في حاجة إلى مساعدات مالية عاجلة فور عودتهم<sup>13</sup>.

### المبحث الثاني: إفريقيا واللجوء: بين حماية المكرسة والحلول الغائبة

أصبحت مشكلة اللجوء في إفريقيا أكثر تعقيدا وتكتسب أبعادا أكثر خطورة على الساحة الإفريقية بعد تزايد النزاعات المسلحة في القارة، وهي في تزايد مستمر، مقابل انخفاض الدعم المالي والمادي للمجتمع الدولي لتخفيف العبء عن الدول الإفريقية المضيفة.

ولدراسة إفريقيا واللجوء: بين الحماية المكرسة والحلول الغائبة يقتضي الأمر تسليط الضوء على الحماية القانونية لظاهرة للاجئين في إفريقيا (المطلب الأول) ونخصص المطلب الثاني لدراسة إفريقيا واللجوء: الحلول الغائبة.

#### المطلب الأول: الحماية القانونية للاجئين في إفريقيا

تعد حماية اللاجئين جانبا محوريا من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لحماية الأشخاص الفارين من الاضطهاد، ولدى الدول الإفريقية تقاليد عريقة في مجال الضيافة تجاه اللاجئين ووضعت أطرا قانونية تنظم جوانب حماية اللاجئين خاصة بأفريقيا.

#### الفرع الأول: الأطر القانونية لحماية اللاجئين في إفريقيا

إذا كانت ظاهرة اللجوء في إفريقيا من أهم إفرازات النزاعات المسلحة، فإن الاتفاقيات الدولية الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة كانت بدورها الأرضية الأولى نحو صياغة نصوص تعالج مسألة حماية اللاجئين ومساعدتهم، بداية من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1977.

<sup>11</sup> - إعادة توطين للاجئين من ذوي الاعاقة، نشرة الهجرة القسرية، العدد 35، 2010، ص 30.

<sup>12</sup> - اناس محمد البهجي، المرجع السابق، ص 244.

<sup>13</sup> - المبارك أحمد عثمان محمد، حماية النازحين: إعادة توطينهم واندماجهم، الانساني، العدد 35، 2006، ص 31.

كما تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 من أهم الاتفاقيات الدولية المهمة بمشكلة اللاجئين<sup>14</sup>، ولها أهمية بالغة في مجال حماية ومساعدة اللاجئين وإعادة إدماجهم وتخليصهم من شبح الصراعات المسلحة، إلى جانب ذلك يعد البروتوكول الاختياري لعام 1967 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 وثيقة أساسية بشأن حماية اللاجئين ويشكل انجازا مهما من أجلهم<sup>15</sup>.

وأما على المستوى الإقليمي الإفريقي فتعتبر اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 من الدعائم القوية لحماية اللاجئين وإيجاد الحلول لهم في إفريقيا، فقد مكنت من توفير حق اللجوء للاجئين، وتنظيم مختلف الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا وإدماجها في السياسات الوطنية<sup>16</sup>.

كما تعد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا لعام 2009 الوثيقة التي تركز حقوق اللاجئين والنازحين الأفارقة، والتي يجب على الدول الإفريقية الأطراف احترامها وضمها صيانتها، وهي أيضا وثيقة رئيسية لتعزيز وحماية حقوق اللاجئين في منظومة حقوق الإنسان الإفريقية<sup>17</sup>.

### الفرع الثاني: دور الآليات الدولية والإقليمية في حماية اللاجئين في إفريقيا

إلى جانب الحماية المكرسة في إطار الصكوك الدولية الإقليمية المختلفة ذات الصلة بظاهرة اللجوء توجد آليات دولية لحماية اللاجئين في إفريقيا، نعني بالدرجة الأولى دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تتمثل مهمتها الأساسية في توفير الحماية اللازمة لهم.

فقد سعت منذ نشأتها في البحث عن إيجاد حلول لأهم المشاكل التي يواجهها اللاجئين ، لذا كان في مقدمة أهدافها حماية اللاجئين ومساعدتهم في مختلف مناطق العالم بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة على الرغم من كون البيئة الإفريقية مليئة بالتحديات، فقد استطاعت المفوضية تحقيق العودة الطوعية للاجئين الأنغوليين، حيث عاد 18000 لاجئ أنغولي إلى ديارهم منذ عام 2014 وفي سبتمبر 2015 عاد أكثر من 5000<sup>18</sup>.

<sup>14</sup> - انضمت 45 دولة إفريقية إلى اتفاقية 1951، 46 دولة إلى بروتوكول 1967، 42 دولة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969.

<sup>15</sup> - البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، المؤرخ في 31 جانفي 1967

<http://www.unhcr-1951arabic.org/4d11b3026.htm>

<sup>16</sup> - الاتفاقية المتعلقة بتحديد المظاهر الخاصة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، المؤرخة في

10 سبتمبر 1969

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/afr-ref-dec.html>

<sup>17</sup> - اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا (اتفاقية كمبالا)،

المؤرخة في 22 أكتوبر 2009.

<http://www.internal-displacement.org>

<sup>18</sup> - <http://goo.gl/RJ4Qtg> : الرابط



كما سعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2016 أيضا إلى إعادة توطين 16030 لاجئ إيفواري من ليبيريا في مجتمعاتهم الأصلية، وفي رواندا عاد سنة 2015 حوالي 6000 لاجئ<sup>19</sup>. ويعتبر مجلس الأمن الجهاز الأساسي في منظمة الأمم المتحدة المسؤول الرئيسي على حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للاختصاصات والسلطات الواسعة الممنوحة له بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتتجلى مساهمة مجلس الأمن في حماية اللاجئين من خلال إصداره للعديد من القرارات في هذا المجال. أما دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حماية اللاجئين في إفريقيا فيتجلى من خلال تبنيها العديد من الصكوك الدولية وإصدارها لمجموعة من الإعلانات والتوصيات المتعلقة بمساعدة اللاجئين، منها القرار التي اتخذته الجمعية العام في 19 ديسمبر 2016 المتضمن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في إفريقيا<sup>20</sup>.

وعلى المستوى الإقليمي الإفريقي فالإتحاد الإفريقي له دور كبير في تعزيز الأطر المعيارية الوطنية والإقليمية لحماية المشردين داخليا ومساعدتهم، وتعد مشكلة اللجوء في إفريقيا من التحديات الكبرى التي يواجهها الإتحاد الإفريقي، بحيث يسعى جاهدا إلى توفير حماية لهم، نظرا لوجود أعداد كثيرة من اللاجئين الذين يتهربون من ولايات وفئات النزاعات الصراعات، ويعتبر اللجوء من أسوأ ما أنتجته الصراعات الإفريقية، لاسيما أن هذه القارة هي الأكثر استقطابا للاجئين.

### المطلب الثاني: إفريقيا واللجوء: الحلول الغائبة

باعتبار القارة الإفريقية من بين القارات الأكثر استقطابا للاجئين، فإن هذا التزايد يقابله صعوبات و مشاكل عديدة تجعل اللاجئين يفقدون العديد من حقوقهم الشرعية و المكرسة في القوانين و الاتفاقيات الدولية، مما يجعلهم في معاناة و مشقة دائمة.

ولهذا سنحاول أن نستعرض استمرار معاناة اللاجئين في إفريقيا (الفرع الأول) ونتطرق لدراسة قصور الحماية وضعف الاهتمام الدولي باللاجئين في إفريقيا (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: استمرار معاناة اللاجئين في إفريقيا

يفر اللاجئون من بلدانهم بحثا عن الاستقرار و الأمان إلا أنه يصطدمون بواقع غير ذلك، بحيث يفقد اللاجئ معظم حقوقه و تستمر المعاناة و التهميش، و هذا ما سنوضحه من خلال إبراز أهم المعاناة التي تواجه اللاجئ.

<sup>19</sup> - الاجتماع الوزاري حول إستراتيجية الحلول الشاملة للبيان المشترك للاجئين الرونديين " للمفوضية، 2

: <http://goo.gl/etQOVM>. التالي الرابط على، 2015 أكتوبر

<sup>20</sup> - الجمعية العامة، القرار رقم 71/173، المتضمن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في إفريقيا المؤرخ في 19 ديسمبر 2016.

**أولاً: نقص الإمكانيات وغياب الرعاية الصحية**

تسعى الدول الإفريقية التي تعاني من ضيق في مواردها وتستمر في استقطاب عددا كبيرا من اللاجئين النازحين إليها نتيجة للأزمات الإنسانية إلى تلبية حاجيات اللاجئين، ورغم ذلك يفتقر ويعاني اللاجئون في إفريقيا إلى نقص فادح في الإمكانيات وفرص الحصول على الخدمات الصحية والمساعدات المالية، فيتعرض معظم اللاجئين لاسيما النساء والأطفال والشيوخ للمشاكل صحية بوجه خاص لكونهم الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة بمختلف الأمراض<sup>21</sup>.

كما يمكن أيضاً أن تنتج عن اللجوء مخاطر أخرى تتمثل في العنف الجنسي وخصوصاً ضد النساء والأطفال، إذ تواجه النساء اللاجئات في الغالب تحديات مختلفة متصلة بالصحة الجنسية والإنجابية وهن أكثر عرضةً لوفاة والمرض التي يمكن الوقاية منها وتتجم عن الافتقار إلى خدمات صحية.

**ثانياً: التعسف في احتجاز اللاجئين وتعذيبهم وسوء معاملتهم**

إن اللاجئين وملتزمي اللجوء الذين يظلون دون أي مستندات تثبت وضعهم يتعرضون لأشكال عديدة من المضايقات والمشاكل الأمنية، وفي سياق مختلف التحقيقات الأمنية كثيراً ما يوضع اللاجئون في أماكن احتجاز لا تتلاءم مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما يعاني اللاجئ من مشكلة التعذيب وسوء المعاملة في العديد من دول العبور وفي الدول التي يقصد طالبي اللجوء الوصول لها، وعادة يُرتكب التعذيب وسوء المعاملة من طرف المسؤولين الذين يقومون بحراسة أماكن الاحتجاز خاصة في ظل غياب الرقابة من جهة، والتعسف والتمييز العرقي أو الديني من جهة أخرى<sup>22</sup>.

**ثالثاً: التضييق على ممارسة الحق في اللجوء**

إن الدول الكبرى اعتمدت على مبادرة تتمثل في التضييق على ممارسة حق اللجوء وأصبح كل لاجئ من وجهة نظر هذه الدول طامعاً أو مخرباً، وليس سوى فاشل من دولة فاشلة، حيث اتخذت العديد من الإجراءات والقيود للحد من اللاجئين، خاصة تلك التي تعاني مشكلات اقتصادية<sup>23</sup>.

وفي سبيل تحقيق ذلك أصبحت الدول تفضل غلق حدودها و ترفض إجراءات صارمة للحد من دخول اللاجئين إلى أراضيها ويتم اعتقال اللاجئين واحتجازهم دون تهمة، وآخرون يتم إعادتهم إلى بلدانهم التي تتعرض فيها حياتهم للخطر، وعلاوة على ذلك يتم احتجاز اللاجئين في أماكن بعيدة يصعب الوصول إليها، حيث

<sup>21</sup> - رزيق المخادمي عبد القادر، المرجع السابق، ص 154.

<sup>22</sup> - عبد الحاج، المرجع السابق، ص 4

<sup>23</sup> - قاسم محجوبة، المرجع السابق، 103.

يتعرضون في بعض الأحيان إلى العنف والاستغلال الجنسي والبدني، وتجنيب الأطفال والاعتصاب وأشكال الإجماع الأخرى<sup>24</sup>

### الفرع الثاني: قصور الحماية وضعف الاهتمام الدولي باللاجئين في إفريقيا

يعاني اللاجئ في إفريقيا من قصور في الحماية رغم وجود ترسانة قانونية متمثلة في صكوك دولية بداية من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1977 واتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 إلى جانب البروتوكول الاختياري لعام 1967 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة عام 1951، وكذا مختلف قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، بالإضافة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 و اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا العام 2009.

ويتجلى ضعف الاهتمام الدولي في :

- قيام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2002 بغلق مكاتبها في معظم الدول الإفريقية، منها: بنين، والكاميرون، وتشاد، وتوجو، وجامبيا، ومالي، والنيجر، وسوازيلاند، وذلك في ظل ما تعانيه المفوضية من عجز مالي اضطرت معه لتخفيض ميزانيتها، وتخفيض ما يقرب من ثلاثة أرباع عملياتها في القارة الإفريقية وحدها<sup>25</sup>.

- عدم توفر ووجود الاحتياجات الضرورية لمعظم اللاجئين في إفريقيا ، مما يؤثر هذا النقص في مدى التزام الدول المضيفة للاجئين في إفريقيا ، وهناك العديد من الدول الإفريقية هددت في حالة عدم وجود وتوفير المساعدات الغذائية سوف تضطر إلى إجبار اللاجئين على أراضيها إلى العودة إلى دولهم حتى تتجنب ما قد ينجم عن هذه المشكلة من عدم استقرار في مناطق اللاجئين ومعسكراتهم.

- عدم المساواة في المساعدات المقدمة للاجئين في إفريقيا مقارنة بالمساعدات المقدمة للاجئين في غيرها من المناطق.

- مشكلة عدم تطابق تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية 1951 على بعض الفئات المسماة بالتدفقات المختلطة التي تستدعي حماية إنسانية ففي الأزمة الليبية تدفق العديد من اللاجئين من جنوب صحراء إفريقيا الذين تعرضوا إلى الاعتقال والتعذيب في طريقهم لأوروبا فقد تحصل اللاجئين الليبيين من صفة اللاجئ في حين

<sup>24</sup> - Mumbala Abelungu junior, le droit international humanitaire et la protection des enfants en situation de conflits armés en République démocratique du Congo, revue internationale interdisciplinaire, N64 /2012 , p213

<sup>25</sup> - جودي زكية: حماية حقوق الطفل في حالات النزاعات المسلحة الدولية ، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، بن عكنون ، 2008-2009 . ، الجزائر، ص213

كان ينظر إلى هؤلاء على أنهم مواطنو دولة ثالثة وعدم المساواة في المساعدات المقدمة للاجئين في إفريقيا مقارنة بالمساعدات المقدمة للاجئين في غيرها من المناطق.

## خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع اللجوء في إفريقيا تبين لنا ان القارة الإفريقية تحتاج إلى تفعيل التعاون بين كل الأطراف الفاعلة كانت دول مانحة والدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية، فعلى الدول المانحة والمنظمات الدولية أن تتحمل مسؤوليتها في دعم الجهود التنموية في القارة.

وما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة

- تعتبر العودة الطوعية للوطن الأصلي من المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين وهي الحل الأمثل لهم، وفقاً لهذا المبدأ يحق لكل اللاجئين العودة إلى أوطانهم بناء على اختيار حراً وبناء على معطيات مسبقة على الوضعية الأمنية التي يوجد بلدهم الأصلي وبذلك فيمنع كل إجراء يجبر ويكره اللاجئين على العودة في ظل ظروف قد تشكل تهديداً لحياتهم.

- لم تعد مشكلة اللاجئين تخص القارة الإفريقية، وإنما أضحت أزمة عالمية تتطلب تبني رؤية مشتركة من كافة الدول للتعامل معها.

كما ان هذه الدراسة خرجت بمجموعة من المقترحات تتمثل فيما يلي:

- تستوجب حماية اللاجئين من خلال إنشاء، أو إعادة نقل معسكرات اللاجئين بعيداً عن الحدود.  
- تفعيل وسائل للاتصال والتوعية، لكي تتمكن من خلالها دول الملجأ والمنظمات الدولية من تعريف اللاجئين بحقوقهم والتزاماتهم، والقواعد التي تحكم حياتهم الجديدة في دول الملجأ.  
- توفير الدعم المادي واللوجستي للأجهزة الأمنية في دول الملجأ للحفاظ على الاستقرار في معسكرات اللاجئين، كما أنها تحتاج إلى توعية بمبادئ حقوق الإنسان وحماية اللاجئين.  
يجب على الدول الحدودية قبول اللاجئين الذين يطلبون دخول إقليم دولة أخرى والالتزام بعدم إعادتهم إلى بلدانهم حيث تتعرض حياتهم للخطر.

- يجب على دول الملجأ على الحكومات أن تعامل اللاجئين وفقاً تبذل قصارى جهدها لمعاملة اللاجئين وفقاً للمبادئ التي يحتويها قانون اللاجئين من ضمان السلامة الشخصية للاجئين وتوطينهم في أماكن آمنة يسهل الوصول إليها حيث تتوفر الخدمات وأسباب الراحة الأساسية.

- على المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية والمادية والفنية للدول المستقبلة للاجئين والملتزمة بمبادئ قانون اللاجئين.

- على الدول الإفريقية التي لم توقع ولم تصادق بعد على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا أن تسعى للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن.